اسم المصدر : الجزيرة
التاريخ: 29-11-2011 رقم العدد: 14306 رقم الصفحة: 3 مسلسل: 13 رقم القصاصة: 1

هنأ الأمتين العربية والإسلامية بحلول العام الهجري الجديد

مجلس الوزراء يقدر جهود المليك وقادة دول المجلس في إنهاء الأزمة اليمنية ويشيد برغبة ملك البحرين في كشف الحقائق بكل شفافية

الموافقة على الإستراتيجية الوطنية للنقل.. ونقل بعض من اختصاصات هيئة التحقيق والادعاء

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 29-11-2011 رقم العدد: 14306 رقم الصفحة: 3 مسلسل: 13 رقم القصاصة: 2

الجزيرة - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض. في بداية الجلسة أعرب خادم الحرمين الشريفين باسمه واسم شعب وحكومة المملكة العربية السعودية عن التهنئة للأمتين الإسلامية والعربية بحلول العام الهجري الجديد 1433هـ سائلاً الله جل وعلا أن يجعله عام خير وبركة وسلام على الأمتين الإسلامية والعربية ودول العالم، وأن تنتهي فيه جميع الأزمات التي تشهدها الساحة الدولية سواء الاقتصادية أو الأمنية؛ ليعيش العالم أجمع بإذن الله في أمن واستقرار. ثم أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات والمشاورات التي جرت خلال الأسبوع مع عدد من قادة الدول الشقيقة ومبعوثيهم حول مستجدات الأوضاع في المنطقة والعالم، ومن ذلك الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك ما تشهده الساحة العربية من متغيرات وتطورات، ونوه في هذا الصدد بتوقيع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية على المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية وتوقيع ممثلي الحكومة اليمنية وأحزاب اللقاء المشترك على الآلية التنفيذية للمبادرة، بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله -. وقدّر المجلس عالياً الجهود التي بذلها خادم الحرمين الشريفين وإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تُوّجت بالتوقيع على المبادرة، حرصاً على وقف نزيف الدم بين الأشقاء في الجمهورية اليمنية، وحفاظاً على وحدة اليمن وأمنه واستقراره. معرباً عن أمل المملكة العربية السعودية أن يكون في توقيع هذه المبادرة نهاية للصراع، وأن ينعم الشعب اليمني الشقيق بالأمن والاستقرار، وتتحقق له طموحاته وتطلعاته في بناء مستقبل مزدهر. ونوه المجلس بالجهود التي يبذلها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية بشأن الوضع في سوريا. مشيراً إلى القرارات التي أصدرها يوم أمس في هذا الشأن تأكيداً على حرص الدول العربية على شعب سوريا وحمايته.

وأضاف معالي وزير الثقافة والإعلام بأن المجلس رحب بخطاب جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بمناسبة تسلم جلالته التقرير النهائي للجنة المستقلة لتقصي حقائق الأحداث التي مرت بها البحرين. مشيداً بالجهود الصادقة والرغبة الأكيدة لجلالته لكشف الحقائق بكل شفافية ونزاهة وتأكيد سيادة القانون وضمان العدالة، وأن تنعم مملكة البحرين بالأمن والاستقرار والرخاء والازدهار. كما تطرق المجلس إلى عدد من الفعاليات والنشاطات التي تمت خلال الأسبوع في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ذلك الاجتماع العاشر لمجلس الدفاع المشترك لأصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع في أبوظبي، والاجتماع الـ 121 لأصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية التحضيري للدورة 32 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في الرياض، ومنتدى المستقبل الثامن - مجموعة دول الثماني والشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الكويت. مشدداً على أهمية التعاون واستمرار التنسيق بين دول المجلس لمواجهة التطورات الطارئة ومستجدات الأحداث بما يحفظ الأمن والاستقرار للمنطقة ويضمن لها النمو الطبيعي والتطور المدروس. مؤكداً أن دول المجلس قادرة بإذن الله على الحفاظ على مكتسباتها في مختلف المجالات، وأثبتت ولله الحمد دورها الرائد في المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة في ظل التطورات الخطيرة التي مرت بها منذ تأسيس المجلس عام 1981م.

وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة بأن المجلس ناقش بعد ذلك جملة من الموضوعات في الشأن المحلي، واستعرض عدداً من المؤتمرات والملتقيات العلمية والتقنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي أقيمت في مدن المملكة خلال الأيام الماضية، ثم واصل مناقشة جدول أعماله، وأصدر القرارات الآتية:

أولاً: بعد الاطلاع على محضر اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري الخاص بدراسة قطاع الرقابة المركزية وأجهزة التحقيق، وعلى المعاملة المتعلقة بشأن تداخل الاختصاص بين هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام في شأن المادة (الخامسة والعشرين) من نظام الإجراءات الجزائية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (89/ 63) وتاريخ 10-1-1431هـ أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات، من بينها:

أولاً: إلغاء المادة (الثانية) من المرسوم الملكي رقم (م/ 51) وتاريخ 17-7-1402هـ التي تنص على ما يأتي: «تتولى هيئة الرقابة والتحقيق، إضافة إلى الاختصاصات المسندة إليها، التحقيق في جرائم الرشوة والتزوير والجرائم المنصوص عليها في المرسوم الملكي رقم (م/ 43) وتاريخ 29-11-1377هـ».

ثانياً: استمرار هيئة الرقابة والتحقيق والجهات واللجان التي تباشر وقت إصدار القرار التحقيق والادعاء العام (أو إحداهما) في جرائم جنائية بموجب نصوص خاصة في مباشرة الاختصاصات والسلطات المتعلقة بالتحقيق أو الادعاء العام، بحسب الأحوال المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية، وذلك إلى حين مباشرة هيئة التحقيق والادعاء العام تلك الاختصاصات والسلطات. وقد أُعِدّ مرسوم ملكي بذلك.

ثالثاً: نقل اختصاص هيئة الرقابة والتحقيق، المتعلق بالتحقيق والادعاء العام في الجرائم الجنائية التي تباشرها الهيئة، واختصاصات الجهات واللجان المتعلقة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، ونقل الوظائف الشاغرة والمشغولة بشاغليها المتعلقة بالتحقيق والادعاء العام في الجرائم الجنائية (من وظائف تحقيق ووظائف مساعدة) من هيئة الرقابة والتحقيق، ووظائف التحقيق في الجهات واللجان التي تتولى مهمات التحقيق الجنائي إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، ويشترط في شاغلي وظائف التحقيق انطباق معايير التعيين لدى هيئة التحقيق والادعاء العام ومتطلباته عليهم.

رابعاً: نقل نشاط الرقابة المالية، الذي تقوم به حالياً هيئة الرقابة والتحقيق، إلى ديوان المراقبة العامة.

خامساً: استمرار هيئة الرقابة والتحقيق في ممارسة نشاط الرقابة الإدارية، ونشاط التحقيق الإداري والادعاء في المخالفات الإدارية والمالية.

سادساً: نقل نشاط المراجعة الميدانية، وما له صلة بهذا النشاط، بما في ذلك الوظائف الشاغرة والمشغولة من وزارة الخدمة المدنية إلى هيئة الرقابة والتحقيق.

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية في شأن زيادة مساهمة المملكة في رأس مال المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وتفويض معاليه بالاكتتاب بكمية الأسهم اللازمة للمحافظة على وضع المملكة بوصفها أكبر دولة مالكة لأسهم المؤسسة بعد البنك الإسلامي للتنمية، وذلك في حال وجود فجوة تمويلية للاكتتاب في زيادة رأس مال المؤسسة، قرر مجلس الوزراء ما يأتي:

-1 الموافقة على زيادة مساهمة المملكة في رأس مال المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من (13.500) سهم لتصبح (60.000) سهم، بزيادة قدرها (46.500) سهم، بقيمة إجمالية قدرها (46.500.000) ستة وأربعون مليوناً وخمسمائة ألف دينار إسلامي، منها (13.500) سهم مساهمة من المملكة في الـ(50.000) سهم المطروحة للاكتتاب العام من قبل الدول الأعضاء الحالية، والباقي قدره (33.000) سهم مساهمة من المملكة في الأسهم الإضافية المخصصة للاكتتاب من قبل الدول الأعضاء الراغبة في زيادة اكتتابها في رأس المال، علاوة على ما خُصّص لها في الاكتتاب العام.

2 - تفويض معالي وزير المالية بالاكتتاب بكمية الأسهم اللازمة للمحافظة على وضع المملكة بوصفها أكبر دولة مالكة لأسهم المؤسسة بعد البنك الإسلامي للتنمية، وذلك في حال وجود فجوة تمويلية للاكتتاب في زيادة رأس مال المؤسسة.

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على انضمام وزارة الشؤون الاجتماعية إلى عضوية اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، المشكلة بموجب الفقرة (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (15) وتاريخ 17-1-1420هـ.

رابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير النقل في شأن التقرير النهائي للاستراتيجية الوطنية للنقل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (69/ 33) وتاريخ 1-7-1431هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للنقل بالصيغة المرفقة بالقرار. وتتضمن الاستراتيجية سياسات عامة وخططاً استراتيجية تهدف إلى توفير قطاع متكامل يشمل جميع الأنماط، ويتميز بالسلامة والفاعلية والكفاية والتطور التقني، ويعمل على تشجيع وتعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية للمملكة على المستوى الدولي، ويضمن توفير بيئة صحية وآمنة لأفراد المجتمع، وهي في الوقت ذاته تتضمن برنامج عمل يحدد الإجراءات المطلوبة لتحقيق رؤية الاستراتيجية وأهدافها، ويركز على التنسيق بين الجهات المعنية بقطاع النقل بما يكفل تحقيق تلك الأهداف.

خامساً: وافق مجلس الوزراء على نقل عبدالله بن علي بن محمد بن ملفي من وظيفة (مستشار لشؤون التصنيف والتوظيف) بالمرتبة الخامسة عشرة إلى وظيفة (وكيل وزارة الخدمة المدنية) بالمرتبة ذاتها بوزارة الخدمة المدنية.